

Distr.: General
18 February 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والثلاثون
٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

دومينيكا

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-02594(A)



* 1 9 0 2 5 9 4 *

نظرة عامة

١- تسعى حكومة كمنولث دومينيكا جاهدة للوفاء بحقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها من أجل امتثال المعايير الراسخة دولياً التي تكرس هذه الحقوق ولكفالة التقيد بها واحترامها. لكنها تواجه في اضطلاعها بهذه الولاية تحديات مستمرة وجديدة وناشئة، رغم عظم الجهد الذي تبذله لضمان حقوق جميع الدومينيكيين وصورها. وأحد هذه التحديات هو تعرّض دومينيكا للدمار الشديد بسبب الكوارث الطبيعية، وعلى وجه الخصوص الدمار الذي ألحقه بها إعصارا أريكا الاستوائي في عام ٢٠١٥ وماريا في عام ٢٠١٧. وقد خلّف الإعصاران أضراراً وخسائر عادت في الإعصار الأول ٩٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفي الإعصار الثاني ٢٢٦ في المائة من هذا الناتج. وبلغ إعصار ماريا في قوته الدرجة الخامسة للأعاصير وأودى بحياة الكثيرين وتسبب عملياً في شل الحياة في البلد لأسابيع. وألحق الدمار والخراب بقرابة ٩٠ في المائة من المنازل والأعمال التجارية والمزارع والبنية التحتية العامة. ودفع ذلك رئيس الوزراء، روزفلت سكرت، إلى الإعلان في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بأن دومينيكا لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء أول بلد في العالم قادر على الصمود بوجه المناخ.

٢- وستواصل الحكومة العمل على تحسين الأطر التشريعية والإدارية القائمة، ودعم التعاون والتكاتف الأعمق مع الوكالات والمنظمات وجماعات الدعوة في مجال حقوق الإنسان، في سعيها إلى حماية جميع الأشخاص الموجودين ضمن ولايتها القضائية.

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

٣- أعد هذا التقرير عملاً بالمبادئ العامة المحددة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وكلفت وزارة الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية بإعداد التقرير. وعلى ضوء هذا التكليف، أنشئت لجنة وطنية ضمّت أشخاصاً وثيقي الصلة بالموضوع ممن يسعهم المساعدة على توفير المعلومات الضرورية المطلوبة. وعقدت عدة اجتماعات لتقديم إفادات للأطراف المعنية بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل وتوضيح المنهجية المطلوب اتباعها في عملية جمع المعلومات. والتّمتست مدخلات من وزارة الشؤون الكنسيّة ووزارة شؤون الأسرة والشؤون الجنسانية ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية ووزارة شؤون شعب الكاليناغو، ووزارة العدل والهجرة والأمن الوطني بما فيها شعبة العمل ودائرة الشرطة، ووزارة التعليم وشعبة الموارد البشرية وشعبة الرعاية الاجتماعية وجهات رئيسية أخرى من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

١-٩٣ و ٢-٩٣ و ٣-٩٣ و ٤-٩٣ و ٥-٩٣ و ٦-٩٣ و ٧-٩٣ و ٨-٩٣
٩-٩٣ و ١٠-٩٣ و ١١-٩٣ و ١٢-٩٣ و ١٣-٩٣ و ١٤-٩٣ و ١٥-٩٣
١٦-٩٣ و ١٧-٩٣ و ١٨-٩٣ و ١٩-٩٣ و ٢٠-٩٣ و ٢١-٩٣
٢٢-٩٣ و ٢٤-٩٣ و ٢٥-٩٣

٤- قدمت دول عديدة توصيات إلى كمنولث دومينيكا للتصديق على الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان التي لم تكن قد صدقت عليها بعد. وانطلاقاً من احترام الحكومة لالتزاماتها

واستعدادها لحماية حقوق الأفراد، استهلكت عملية للتصديق على بعض هذه المعاهدات. وتدرك الحكومة التوضيحية بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، لكنها لم تتمكن لآن من تحقيق ذلك بسبب القيود المالية والتقنية المتعلقة بمواردها، لا سيما بعد الانتكاسات الاقتصادية جراء الكوارث الطبيعية الأخيرة. لكن ذلك لا يقلل من التزام الحكومة بمواصلة العمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان واحترام الآليات الدولية القائمة. وسيجري التماس موافقة مجلس الوزراء للتصديق على الاتفاقيات الواردة فيما يلي، التي يُنتظر أن تصبح دومينيكا طرفاً فعلياً فيها قبل إجراء الاستعراض الخاص بها في عام ٢٠١٩.

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥- وأنشئت لجنة نظراء وطنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتزويد مقرري السياسة بمبادئ توجيهية غايتها التصديق في نهاية المطاف على المعاهدات والاتفاقيات التي لا زالت معلقة. وتعد هذه اللجنة مشاورات دورية كان آخرها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ثالثاً- المجالات المواضيعية

ألف- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

٩٣-٤٨ و ٩٣-٥١ و ٩٣-٥٢ و ٩٣-٥٤ و ٩٣-٥٥ و ٩٣-٥٦ و ٩٣-٥٧
و ٩٣-٥٨ و ٩٣-٥٩ و ٩٣-٦٢

١- المرأة والعنف الجنساني

٦- تلتزم حكومة كمنولت دومينيكا بتعزيز نظم منع العنف الجنساني ومجابهته. وتواصل وزارة الشؤون الكنسيّة ووزارة شؤون الأسرة والشؤون الجنسانية تيسير أنواع عديدة من التدريبات تستهدف موفري الخدمات العاملين في الصفوف الأمامية التابعين للوكالات ذات الصلة (شعبة الرعاية الاجتماعية، وقوات الشرطة الدومينيكية ... وما إلى ذلك)، وتعزيز الآليات القائمة لخدمة المتضررات. وجدير بالذكر أيضاً أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الشؤون الجنسانية استضافا في أعقاب إعصار ماريا ثلاث دورات تدريبية مختلفة أفاد منها ٦٣ من العاملين في الصفوف الأمامية بمن فيهم أعضاء مجلس شباب دومينيكا، وأعضاء لجان مواجهة الكوارث في ضاحية باث، وجمعية الناشطات من أجل حقوق المرأة، وأخصائيو اجتماعيون وممرضون، وشملت الموضوعات التي غطتها الدورات: مقدمة إلى العنف الجنساني، ومبادئ توجيهية للتعامل مع العنف الجنساني، والنهج المتمحورة حول ضحايا العنف الجنساني، وتوفير

الإسعافات النفسية الأولية. وجددير بالتنويه كذلك الزيادة الحاصلة في تنسيبات الموظفين في مكتب الشؤون الجنسانية، حيث جرى منذ عام ٢٠١٥ إضافة مستشار متخصص إلى الشعبة. واستُكملت أيضاً قاعدة بيانات الموارد البشرية الخاصة بالوزارة. وجراري العمل لملء الشواغر في الوظائف الضرورية.

٧- ويجري في الآونة الحالية استكمال مشروع السياسة الجنسانية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، وتناصر السياسة وضع وتنفيذ تدابير متكاملة لمنع الحوادث الجنسانية ومنع الأشكال الأعمم للعنف المرتكب في المجتمع بما فيه العنف الأسري والعنف الجنسي، ومعالجتها والتخفيف من آثارها. ويسعى مشروع السياسة الجنسانية أيضاً إلى زيادة المشاركة السياسية والاجتماعية وسُبل الحصول على خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. وتنادي السياسة إلى زيادة تمثيل المرأة في مجلس الوزراء والبرلمان والحكومة المحلية إلى كتلة حرجة نسبتها ٣٠ في المائة (وحيثما يكون ذلك قد أنجز بالفعل، السعي الحثيث لتحقيق التكافؤ أو نسبة ٥٠ في المائة) بالقيام مثلاً بتجنيب مقاعد برلمانية للنساء في مجلس الشيوخ. وتدعو السياسة كذلك إلى قيام الأحزاب السياسية بتحديد هدف الوصول بعدد النساء اللائي تُدرجن في قوائم مرشحي هذه الأحزاب في انتخابات البرلمان والحكومة المحلية إلى ٣٠ في المائة (وحيثما يكون ذلك قد أنجز بالفعل، السعي إلى تحقيق التكافؤ أو نسبة ٥٠ في المائة). ويواصل مكتب الشؤون الجنسانية استضافة أنشطة تدريبية للنساء الراغبات بالعمل في السياسة. وفي الوقت الراهن، تصل نسبة النساء في مجلس الوزراء إلى ٢٧ في المائة، وفي البرلمان إلى ٢١,٩ في المائة. ويشير الانتباه في هذا المقام أن ٨٤,٦ في المائة من الأمناء الدائمين في الوزارات التنفيذية للحكومة، هم من النساء.

التقدم المحرز في معالجة العنف ضد المرأة

٨- عُُدِّل في عام ٢٠١٦ قانون الجرائم الجنسية. وتضمّن الإنجاز المتحقق حتى الآن ما يلي:

- تجريم الاغتصاب الزوجي؛
- تغليظ الأحكام على مرتكبي العنف الجنسي؛
- تجريم الاستمالة الجنسية للفُصّر دون السادسة عشرة من العمر، والمعاقبة عليها بموجب القانون الساري. ويخضع الشخص الذي يرتكب جريمة مندرجة تحت هذا الفصل عند إدانته، لعقوبة السجن لمدة أربعة عشر عاماً؛
- ادخال العمل بالإبلاغ الإلزامي عن سوء المعاملة التي يشتهب في تعرّض الفُصّر لها.

٩- ويجري في الآونة الحالية تنقيح قانون الحماية من العنف الأسري. وتسعى منظمة دول شرق البحر الكاريبي إلى كفالة التناغم في قوانين الأسرة، بما فيها قانون العنف الأسري على نحو يكفل مراعاة التعديلات التي تدخل على هذه القوانين للقضايا والاتجاهات المعاصرة المرتبطة بالمشكلة.

١٠- ويواصل المكتب الانخراط مع هيئات الإعلام في دومينيكا لبث برامج للتوعية العامة حول موضوع العنف الجنساني وأهمية قانون العنف الأسري. وفي السنتين الأخيرتين انتفع مسؤولو القطاع العام من بعض الأنشطة التي اختصتهم ومنها ما يلي:

- فهم العنف الأسري، بحضور مشاركين من القطاع العام والمجتمع المدني؛

- تعميم تقديم التقارير عن العنف الجنساني؛
- إدارة الأزمة فيما يتعلق بالعنف الجنساني؛
- إدارة الطوارئ فيما يتعلق بالعنف الجنساني اللاحق لوقوع الكوارث؛
- التدريب في مجال العنف الجنساني بمعية ممارسين ميدانيين.

١١- وفي عام ٢٠١٤ فُرج من إعداد مشروع السياسة الوطنية الجنسانية وخطة العمل المستكملين اللذين استهدفا تعزيز المساواة الجنسانية في سياق التنمية الوطنية. بيد أن تعرّض دومينيكا لأحوال بيئية معاكسة على مدار السنوات الخمس الماضية، وبالأخص بعد أن ضربها إعصار أريكا الاستوائي (٢٠١٥) وإعصار ماريا (٢٠١٧) دفعها إلى تحديث السياسة لكي تعكس بعض هذه التطورات. وقد احتاجت السياسة تناول هذه التغييرات في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واحتاجت السياسة المنقحة أيضاً كفاءة التناغم تحديداً مع الاستراتيجية الحكومية الوطنية لتعزيز التكيف، للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٨ عُقدت ثلاثة اجتماعات لاستعراض هذه السياسة. وقد بلغت الآن مراحلها النهائية وستقدم إلى مجلس الوزراء في غضون فترة وجيزة.

١٢- وفيما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، نفّذ مكتب الشؤون الجنسانية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشروعاً بعنوان "التعبئة الاجتماعية لإنهاء العنف الجنساني في شرق الكاريبي". وجرى عن طريق المشروع اتخاذ خطوات مهمة من أجل زيادة إلمام العامة بالقضايا الجنسانية ودعم الضحايا والدعوة إلى التصدي للأثار السلبية للعنف الجنساني لا سيما العنف الأسري، وتأمين عدد أكبر من الحلفاء في النضال من أجل تحقيق المساواة الجنسانية. وشملت المنجزات والأنشطة الرئيسية التي أسهمت في بلوغ هذه النتائج ما يلي:

(أ) زيادة ملحوظة في أعداد النوادي والأنشطة الطلابية المناهضة للعنف على مستوى المدرسة (الابتدائية والثانوية والجامعة الوطنية) في أعقاب شن حملات لبناء الوعي شملت رسم لوحات جدارية مناهضة للعنف في المدارس، ومعسكرات سلام شبابية، ورحلات للاستكشاف الجنساني الذاتي، ومجموعات للنقاشات المركزة، ودورات للتوعية بالمسائل الجنسانية والعنف الجنساني، ومهرجانات ومعارض متنقلة، أفاد منها أكثر من ٤٠٠ طالب؛

(ب) استخدام المناسبات الاحتفالية الدولية (١٦ يوماً من الفعاليات، واليوم الدولي للمرأة، ويوم المرأة الريفية... وما شابه)، لزيادة الوعي بأوجه عدم المساواة بما في ذلك العنف الجنساني والعنف ضد المرأة، شملت ٢٥ نشاطاً استهدفت زهاء ١٠٠٠ شخص؛

(ج) زيادة كبيرة في عدد الأشخاص (النساء بصورة أساسية) الذين يحصلون على خدمات المشورة عبر مكتب الشؤون الجنسانية (أظهر عام ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٦٨ في المائة عن العام الأسبق)؛

(د) تقديم مدخلات رئيسية في مجال بناء القدرات أفادت منها المنظمات غير الحكومية ووكالات المناصرة والوكالات الحكومية ذات الصلة، في مسائل من قبيل الدعوة والتخطيط والميزنة في المجال الجنساني، وتمكين الضحايا وتوفير مشورة متنوعة للرجال والنساء، وتدريب أعضاء الأكليروس... وما إلى ذلك؛

(هـ) توفير دعم لتحسين البيئة القانونية لصالح النساء والضحايا، بما في ذلك توفير العون في استعراض قانون الجرائم الجنسية وقانون العنف الأسري.

١٣- وفي أعقاب إعصار ماريا، نُقِّد مكتب الشؤون الجنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً بعنوان "الاستجابة لاحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة لحياة النساء والمراهقات المتضررات من إعصار ماريا، وتعزيز النظم لمنع ارتكاب العنف الجنساني بحق النساء والفتيات".

١٤- وتتجه وتيرة العنف الجنساني إلى التصاعد عادة في أعقاب الكوارث، ورغم قلة حوادث العنف الجنساني المبلَّغ بما لدى مكتب الشؤون الجنسانية، دعا التقييم الحكومي اللاحق لوقوع الكارثة إلى بناء القدرات وتوفير الدعم النفسي للضحايا، في ضوء شيوع الأسباب المولدة للعنف عقب حدوث إعصار ماريا، بما فيها الآثار على الأسرة المعيشية التي تقترن بفقدان العمل، والملاجئ غير المراعية في تصميمها للاعتبارات الجنسانية، وزيادة تعاطي المخدرات والكحوليات. وأفيد عن زيادة الهشاشة التي تعرضت لها النساء والفتيات إزاء الأشكال المختلفة للعنف الجنساني الناجمة عن تفسُّخ الهيكل الاجتماعي وفقدان الخصوصية، وبالذات في ملاجئ الاحتماء من الأعاصير، وفي بعض الأحيان بسبب انعدام الأمن ورداءة أحوال الإضاءة التي تلت مباشرة وقوع إعصار ماريا. وعن طريق المشروع السالف الذكر، سعى مكتب الشؤون الجنسانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تدعيم النظم لمنع ارتكاب العنف الجنساني بحق النساء والفتيات. وتضمنت المنجزات التي أمكن لهذا المشروع تحقيقها ما يلي:

- عقد ثلاث دورات تدريبية أفاد منها ٦٣ من العاملين في الخطوط الأمامية، بمن فيهم أعضاء مجلس شباب دومينيكا، وأعضاء لجان مكافحة الكوارث في ضاحية باث، وجمعية الناشطات من أجل حقوق المرأة، وأخصائيو اجتماعيون وممرضون. وشملت الموضوعات التي غطتها الدورات الدراسية: مقدمة إلى العنف الجنساني، ومبادئ توجيهية للتعامل مع العنف الجنساني، والنهج المتمحورة حول ضحايا العنف الجنساني، وتوفير الإسعافات النفسية الأولية؛

- تعزيز مسار الإحالة لضحايا العنف الجنساني- حيث جرى تدريب ١٥ منظمة على مسار الإحالة المتصل بالعنف الجنساني. ويمثل مسار الإحالة آلية مرنة تربط بشكل آمن بين الضحايا والخدمات المختصة الداعمة لهم؛

- وضع مشروع إجراءات تشغيل معيارية لاستخدامها في منع ارتكاب العنف الجنساني والتصدي له في أثناء حالات الطوارئ وفي أعقابها في كمنولث دومينيكا؛

- تعميم مواد الإعلام والتثقيف والاتصال على المجتمعات، بما فيها المنشورات والملصقات وأقمصة التي شيرت، والحقائب وما إلى ذلك؛

- توزيع حقائب اللوازم الصحية على المشردين من النساء والرجال.

١٥- ويناط بمجلس دومينيكا الوطني للمرأة، باعتباره المنظمة الجامعة الرئيسية في المجتمع المدني المعنية بالمرأة، العمل على تمكين النساء وكفالة إدماجهن في المجتمع. وتخلق المنظمة زخماً برنامجياً حول موضوع القضاء على العنف الجنساني. وقد تضمنت الجهود في هذا المجال، التدريب والدعوة وتقديم المشورة للضحايا وتسهيل الحصول على المأوى للمعرضين لخطر العنف. وتتولى قسيسيات شريان الحياة، وهي وكالة غير حكومية ينصبّ تركيزها على حماية الأطفال،

توفير ملاجئ الطوارئ المؤقتة في المنازل الخاصة، وتساعد أيضاً بتقديم المشورة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، بزغت منظمة تدعو للتصدي للجرائم الجنسية ضد الأطفال وإجراء تعديلات تشريعية بشأنها هي منظمة "المرأة تعمل من أجل المرأة". وجدير بالملاحظة أن الفتيات تشكلن العدد الأكبر للمتضررين بالانتهاك الجنسي. وأبدت مجموعة أخرى مشتركة بين الوكالات هي "تحالف المنظمات غير الحكومية" همة في الدعوة ضد العنف الجنساني وخاصة من أجل دعم الأطفال والجماعات المستضعفة الأخرى.

٢- حقوق الطفل

١٦- يتمتع الأطفال في دومينيكا بالحماية بموجب "قانون الأطفال والشباب". ويحاكم الأطفال في محاكم الأحداث وتجري محاكمتهم بشكل منفصل عن البالغين. ويتناول الفصل الخامس من القانون المسائل المتصلة باستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وتوقع أقصى العقوبة على مرتكبي أعمال العنف ضد الأطفال. وينص القانون على مخصصات لأغراض عزل الأطفال عن البيئات المسيئة، ويجري إيواء كثير منهم لدى أسر حاضنة. وتوفّر دار "الفرص" ومقرها بلدة جيمت، بيئة آمنة للأطفال المهجورين والمُهملين وضحايا سوء المعاملة الآخرين، وتتيح لهم العيش المريح.

٣- الشعوب الأصلية

٩٣-٦٤، ٩٣-٧٩

١٧- صدّق كمنولث دومينيكا على الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبليّة في البلدان المستقلة، وتُبدل في الوقت الراهن جهود لضمان تنفيذها التام. وقد أُجريت مشاورات بشأن اقتراح تغيير اسم سكان دومينيكا الأصليين من "الكاريب" إلى "الكاليناغو". وفي عام ٢٠١٥، نجحت الجهود في تمرير تشريع في البرلمان أقر تغيير الاسم إلى كاليناغو. وبمقتضى ذلك، جرى تحديث القوانين للتعبير عن هذا التطور الجديد. وكذلك تغير اسم المستقطنّة التي يعيش فيها شعب الكاليناغو وأصبحت تُدعى الآن باسم إقليم كاليناغو.

١٨- وأنشئت وزارة لشؤون شعب الكاليناغو، يرأسها وزير شؤون شعب الكاليناغو، ويضم قوامها الوظيفي أفراداً متنوعين ينتمون جميعاً لإقليم كاليناغو.

١٩- وتُتاح لشعب الكاليناغو الآن فرصة أكبر للحصول على التعليم وعيش حياة أفضل، وبت مندجماً بالكامل في المجتمع الدومينيكي. وتواصل الحكومة تقديم المساعدة لطلاب الكاليناغو حتى المرحلة الجامعية. ويشغل أبناء الكاليناغو مناصب رفيعة منها، المحامون والقضاة وكبار الجراحين في المستشفى الرئيسي في دومينيكا، كما يشغلون مناصب الأمناء الدائمين.

٢٠- ونجحت الحكومة، عن طريق شركاء المعونة الإنمائية كجمهورية الصين الشعبية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية كوريا، في استكمال عدة خطط إسكانية شملت جميع القرى المنتشرة في إقليم كاليناغو أسفرت عن زيادة كبيرة في حجم قطاع الإسكان في هذه المنطقة وعززت من جماليات الإقليم. وفي أعقاب إعصار ماريا، شيّدت منطقة سكنية جديدة ساعدت في تلبية احتياجات الأشخاص الذين شرّدهم الإعصار. وأتيحت للسكان عدة منج لإعانتهم على تحمّل

تكاليف إعادة ترميم منازلهم وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع حكومة دومينيكا منحاً للأشخاص الذين تضم أسرهم المعيشية أطفالاً صغاراً.

٢١- وتواصل الحكومة عن طريق مجلس شعب الكاليناغو تقديم المساعدة للعاملين في "صناعة الحرف"، وقدمت لهم على سبيل المثال منحة لمرة واحدة في أعقاب إعصار ماريا. وتمثل صناعة الحرف سبيلاً مستداماً يوفر الإيرادات التي تمس إليها حاجة الأشخاص ممتهني هذه الصناعة الذين يمارسونها كمشتغلين متفرغين. ويتلقى المزارعون، وعلى وجه الخصوص منتجو الكاسافا، إعانات لمساعدتهم على زراعة هذا المحصول.

٢٢- وجرى أيضاً بناء نموذج لقرية الكاليناغو المعروفة باسم "بارانا أويته" بهدف زيادة وعي شعب دومينيكا وزوارها بثقافة شعب الكاليناغو وتراثه. ويعيش في القرية النموذجية فريق كامل من العاملين يتولى الإشراف على عملياتها اليومية. وتواصل القرية توليد العملة التي تمس الحاجة إليها، كما تتداعى آثارها بشكل ملحوظ على نطاق عدة قطاعات ابتداء من صانعي السلال إلى مقدمي الترفيه حتى العاملين في صناعة الغذاء، من جملة قطاعات أخرى.

٢٣- وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الأعمال التجارية الصغيرة استهل أعماله داخل وزارة شؤون شعب الكاليناغو بهدف عام هو تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس. وبات بوسع المستفيدين المحتملين الذين يحوزون خطط أعمال صالحة أن يحصلوا الآن في إطار هذا البرنامج على التمويل الذي يكونون في مسيس الحاجة إليه ولا يتاح بغير ذلك عن طريق المؤسسات المالية.

٤- المهاجرون

٢٤- ما انفكت دومينيكا تشهد تدفقاً ضخماً للمهاجرين، وبخاصة الهايتيين والأشخاص الذين تعود أصولهم إلى الجمهورية الدومينيكية (سانتو دومينغو). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، رفعت دومينيكا عن جميع الهايتيين الوافدين إليها القيد المتعلق بالزامية الحصول على تأشيرة دخول، كجزء من التزامها في إطار السوق والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية، التي تنضم إليهما كطرف.

٢٥- وينغمس هؤلاء المهاجرون بالكامل في جميع مناحي حياة المجتمع الدومينيكي، ويقدمون إسهاماتهم إلى الاقتصاد. ويمارس المهاجرون نفس الحقوق التي تعود للدومينيكيين الآخرين، في المدرسة والكنيسة وفي المجال الثقافي وما إلى ذلك. وبعض القطاعات التي يقدم المهاجرون فيها إسهاماتهم النشطة، هي قطاع البناء والتشييد، والزراعة، وقص الشعر للرجال والنساء، والملبوسات والأقمشة، على سبيل المثال لا الحصر.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩٣-٦٥، ٩٣-٦٦

١- تخفيف حدة الفقر والحماية الاجتماعية

٢٦- تظطلع حكومة دومينيكا بالالتزام الواقع على عاتقها بتوفير بيئة آمنة لجميع مواطنيها بحيث لا يُترك منهم شخص دون طعام أو ماء أو يُحرم من الضرورات الأساسية للحياة. وبناءً على ذلك يجري منذ عدة سنوات تنفيذ العديد من برامج المساعدة العامة تتولى إدارتها شعب

أنشئت في إطار وزارة المالية، توفر الدعم العام الذي تشتد إليه حاجة المعوزين. وتتضمن مجالات هذا الدعم توفير إمكانية الحصول على المساعدة الطبية في البلد وخارجه، والإسكان والتعليم والطعام وتغطية المصروفات اليومية.

٢٧- وتولي الحكومة اهتماماً شديداً لتوفير احتياجات كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المستضعفة الأخرى. وفي واحد من أنشطة التواصل التي تضطلع بها استمر البرنامج المسمى "نعم نحن نهتم" في تقديم الدعم والرعاية المنزلية المجانية لكبار السن. ويُصرف في إطار هذا البرنامج مبلغ شهري قدره ٣٠٠ من دولارات شرق الكاريبي، كإعانة مالية للأشخاص في سن التقاعد، أي الذين يبلغون ٦٥ عاماً من العمر فأكثر، ولا يحق لهم بذلك الحصول على الاستحقاقات التي تمنح بموجب نظام الضمان الاجتماعي الساري. ويستفيد أيضاً من هذا البرنامج الأشخاص ذوو الإعاقة والفئات المستضعفة الأخرى (العاطلون عن العمل والأشخاص ذوو الوضعية الاجتماعية - الاقتصادية المتدنية ... وما إلى ذلك) عند ثبوت استحقاقهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، صرفت الحكومة منحة لمرة واحدة قيمتها ٥٠٠ من دولارات شرق الكاريبي للأشخاص المندرجين في هذه الفئة. وتصرف الحكومة أيضاً أنبوبة غاز لظهو الطعام شهرياً لكبار السن المعوزين الذين تزيد أعمارهم عن ٧٠ عاماً.

٢- التعليم

٧٤-٩٣، ٧٣-٩٣، ٧٢-٩٣، ٧١-٩٣، ٧٠-٩٣، ٦٩-٩٣

٢٨- الحق في التعليم حق أساسي أصيل لأي فرد، وتلتزم حكومة دومينيكا بتقديم الدعم الكامل لهذا الحق. وتواصل الحكومة توفير التعليم جيد النوعية لجميع الأطفال. والحصول على التعليم مجاني، وهو متوفر للجميع بدءاً من المرحلة السابقة للحضانة حتى مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي. وتطبق حكومة دومينيكا برنامج "مبادرة المدارس الصديقة للطفل" لكي تضمن تمتُّع جميع الأطفال بالتنشئة التي تمكّنهم من النجاح جميعاً بصرف النظر عن نوع جنسهم. وفي المناطق الريفية لا يُتاح فحسب التعليم المجاني للجميع، بل تتوافر للطلاب أيضاً وسيلة الانتقال إلى المدرسة ومنها. ويُمنح الطلاب الجدد الذين يحتاجون إلى الدعم إبان دخولهم المدرسة الثانوية ٥٠٠ من دولارات شرق الكاريبي. وتتضمن نماذج المساعدة التي تقدمها الحكومة لطلاب الجامعة ما يلي: '١' سداد رسوم التعليم؛ '٢' دفع تكاليف الانتقال لبعض طلاب إقليم الكاليناغو الذين يقومون برحلات يومية إلى الجامعة الوطنية للجزيرة في منطقة روسيو؛ '٣' برنامج "الوح حاسوبي لكل طالب"، الذي بُدئ في تجريبته لمنح جميع طلاب المدارس الثانوية والكليات ألواحاً حاسوبية بصرف النظر عن مركزهم الاجتماعي - الاقتصادي، لمساعدتهم في بحوثهم ودراساتهم.

٢٩- وتواصل الحكومة اتباع سياسة "خريج جامعي واحد لكل أسرة معيشية" الذي حصل عدد من الدومينيكيين بمقتضاه على منح لمواصلة دراساتهم بالخارج بالتعاون مع شركاء مثل كوبا وجمهورية الصين الشعبية والمكسيك وجامعة جزر الهند الغربية، على سبيل المثال للحصر. واغتنم عديد من طلاب شعب الكاليناغو فرصة مواصلة التعليم عبر هذه الوسائل، وبالأخص عن طريق الالتحاق بجامعة جزر الهند الغربية التي طبقت على مدى السنوات الماضية نظاماً محدداً للمنح السنوية.

٣٠- واستمر المعلمون والطلاب يسترشدون بقانون التعليم (القانون رقم ١١ لعام ١٩٩٧)، الذي يجري بموجبه إنفاذ الانضباط في المدارس بأسلوب عادل ونزيه يتجنب تطبيق العقوبات المهنية أو المحجفة.

٣- الصحة

٩٣-٦٦، ٩٣-٦٧، ٩٣-٦٨

٣١- استمر حصول الأشخاص في جميع أنحاء الجزيرة على الرعاية الصحية المجانية عبر الخدمات التي تقدّم في مراكز الصحة. وواصلت الحكومة توفير الرعاية الصحية المدعومة للأشخاص الذين يحتاجون خدمات طبية في المرحلتين العلاجيتين الثانية والثالثة، بصرف النظر عن مركزهم الاجتماعي - الاقتصادي.

٣٢- وتنخرط حكومة دومينيكا حالياً في إعادة بناء مستشفى الأميرة مارغريت، وهو المستشفى الرئيسي في الدولة، بتمويل قدمته جمهورية الصين الشعبية. وسيبدأ في القريب العاجل بمساعدة من حكومة المكسيك العمل في مستشفى ماريغوت في الضاحية الشمالية الشرقية. وفي إطار تهيئة دومينيكا للصمود بوجه تغيّر المناخ، جرت ترقية المركز الصحي في ضاحية لابلاين إلى "مركز صحي ذكي" بتزويده بتسهيلات من قبيل الإضاءة بالطاقة الشمسية، بغية زيادة مرونته.

٣٣- وتلقى المرضى كبار السن ومرضى الحالات الحرجة في المناطق الريفية رعاية صحية على يد ممرضين ومساعدتي تمرير هذه الرعاية في المنازل.

٣٤- وتواصل الدولة تزويد مرضى السرطان بالمساعدات والأدوية من خلال برامجها للمساعدة العامة، ويلتمس كثير منهم الحصول على رعاية طبية في الخارج. وتجاهد جمعية دومينيكا للسرطان بصورة يومية من أجل زيادة الوعي والحساسية إزاء المرض الذي بات يحصد على نحو متزايد أرواح كثير من الدومينيكيين. وتنظّم بصورة دورية ماراثونات المشي من أجل إبداء الدعم للضحايا وأسرههم بمشاركة تامة من جانب كثير من الدومينيكيين. ويجري باستمرار إعداد برامج إذاعية يؤمل منها التمكن من محو الوصمة التي ترتبط أحياناً بالمرض.

٣٥- وتتولى الوحدة الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة لوزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، والمنشأة في عام ٢٠٠٣، إدارة عدد من البرامج والأنشطة الموجهة نحو نشر الوعي إزاء الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعايتهم وفهم أحوالهم واحترامهم والتسامح معهم. وتتاح لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خدمات المشورة والعقاقير والعلاجات الأخرى بصرف النظر عن توجههم الجنسي. ويمثل القضاء التام على الوصمة المرتبطة بالمرض تحدياً في دومينيكا، لكن الجهود لا تنقطع لتثقيف العموم، وأصبح السكان أكثر وعياً بالمرض وتقبلاً للمصابين به بعد انتهاج عدة أساليب منها ماراثونات المشي وبرامج المقابلات وإصدار الكراسيات والمنشورات في المدارس وأماكن العمل وما إلى ذلك. وتواصل الوحدة إجراء اختبارات وطنية مجانية مسمى "اعرف وضعك"، تشجع فيها الأفراد على الخضوع لاختبارات المرض. وأجريت آخر تلك الاختبارات في نهاية عام ٢٠١٨.

٣٦- ويجري أيضاً تنظيم أنشطة وطنية والانخراط فيها احتفالاً بالأيام الدولية التي تعلنها منظمة الصحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

-٤- الإسكان

٣٧- في إطار ثورة الإسكان التي يجهاها كمنولث دومينيكا في الوقت الراهن، ولا سيما في أعقاب إعصار ماريا الذي عصف بالاقتصاد والبنية التحتية والأرواح، استهلكت حكومة دومينيكا رحلة غايتها توفير أحوال معيشية آمنة وصامدة ومريحة من أجل مواطنيها. ويعود أصل هذا النهج إلى إعصار أريكا الاستوائي الذي شرد مجتمعات كاملة وحولها إلى أماكن غير آمنة كموائل بشرية. وعجّل ذلك بمراجعة قوانين التنظيم لتضمينها بناء هياكل أكثر أمناً وثباتاً وأقدر على تحمّل الزلازل والأعاصير. وبات متعيناً على المواطنين من ثم الالتزام بعمليات أشد صرامة للتأكد من امتثال خطط البناء والمباني التي يشيدونها للقوانين السارية.

٣٨- ومن جانبها، قطعت الحكومة على نفسها عهداً بإحداث ثورة في قطاع الإسكان عن طريق نقل المجتمعات المعتبرة غير آمنة وإعادة بناء وتأهيل المنازل التي دمرتها هذه الكوارث. ويجري الآن تشييد مبانٍ متطورة وعصرية على نطاق واسع في أنحاء الجزيرة قادرة على تحمّل الأعاصير والزلازل بتمويل متأت من برنامج المواطنة - عن طريق - الاستثمار.

٣٩- وجرى إخلاء مجتمع بتيت سافين الذي ضم ما يربو على ٨٠٠ من السكان عقب تعرضه لإعصار أريكا الاستوائي في عام ٢٠١٥، ونقله إلى مجتمع بيلفيو. ويجري في إطار هذا المشروع إنشاء ٣٤٠ وحدة سكنية (شقق سكنية ومنازل لعائلة واحدة) أو شك العمل فيها على الاكتمال، كما يجري إنشاء مجمع تجاري مؤلف من ٢٨ وحدة تضم دار حضانة ومركزاً لتعليم الطفولة المبكرة ومحلات ومتاجر ومرافق رياضية وترفيهية. وحتى تاريخه، انتقل أكثر من ١٠٠ من السكان إلى منازلهم الجديدة. ومن المقرر أن يتم الانتهاء من المشروع بالكامل بحلول أيار/مايو ٢٠١٩.

٤٠- وفي إطار مشروع إسكان الشرق وجنوب الشرق، الذي يمتد على مدى أربعة أقضية، تشيّد حالياً ٤٠٠ شقة سكنية. وتشمل المباني أيضاً مجمّعاً تجارياً للمحلات والمتاجر. وانتهى حتى الآن من استكمال ثلثي هذا المشروع.

٤١- وفي مدينة بورتسموث، يمضي مشروع إسكان الشمال في جورج تاون وكوتونفيل على قدم وساق. وستبني في إطار المشروع ٢٢٦ وحدة سكنية ومركز شرطة جديدة ومركز إطفاء جديد ومبنى إداري ومجمع تجاري ومرافق رياضية تشمل رياضات السلة والتنس والألعاب الرياضية الداخلية.

٤٢- وتؤكد حكومة دومينيكا التزامها وتصميمها على تحقيق هدفها المتمثل في بناء ٥ ٠٠٠ مسكن جديد لمواطنيها، مستعينة بتمويل إضافي من البنك الدولي، من خلال قرض قيمته ١١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة منها ٥٠ مليون دولار في شكل منحة، وباستخدام الأموال المتأتية من برنامج المواطنة - عن طريق - الاستثمار.

-جيم- الحقوق المدنية والسياسية

-١- إقامة العدل بما في ذلك الإفلات من العقاب وسيادة القانون

٤٣- يكفل دستور دومينيكا حماية جميع الأشخاص من التمييز على أساس العرق أو الموطن الأصلي أو الرأي السياسي أو اللون أو العقيدة أو الجنس. ويضمن الدستور حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات.

٤٤ - وتخضع الآراء التي يعرب عنها الأفراد أو الجماعات لأحكام القانون المتعلقة بالقذف والتشهير. ويجري على نطاق واسع التشجيع على ممارسة الصحافة المسؤولة. ولا تمنع الحكومة المدافعين عن أي قضية من ممارسة حقوقهم، ولا يوجد قانون يلزم الأفراد بالإفصاح عند اختلاطهم عن ميلهم الجنسي أو موقفهم الضميري. ويجرم القانون تصرفات جنسية محددة عند ممارستها في المجال العام، ولا يسري ذلك على ما قد يُرى فيه تعبير عن مظاهر مادية أو ارتباط مادي. لكن حكومة دومينيكا غير مستعدة في المرحلة الراهنة لتقديم تشريع إلى البرلمان ينهي تجريم العلاقات الجنسية المعلنة بين البالغين من نفس الجنس.

٤٥ - وينظم العدالة في دومينيكا الدستور ومجموعة متنوعة من القوانين بما فيها قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٦، وقانون العنف الأسري، وقانون الأطفال والشباب، من جملة قوانين أخرى.

٢- الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية

٤٦ - دومينيكا بلد ديمقراطي، ويتمتع جميع الدومينيكيين بكامل الحقوق والامتيازات المكفولة لهم. وهم أحرار في المشاركة فيما يختارونه من الأحزاب والأنشطة السياسية دون خوف أو محاباة.

٤٧ - وشهدت السنوات زيادة مشاركة المرأة في الميدان السياسي وشغلها للمناصب العليا، كرئيسة للوزراء ووزيرة ونائبة عامة ورئيسة لمجلس النواب. وفي الوقت الحاضر تمثل النساء ٢١,٩ في المائة من إجمالي عضوية البرلمان، كما تمثلن ٢٧ في المائة من الحكومة. وتضم المشاركة السياسية الحالية للمرأة ست نساء في الحكومة وامرأة واحدة على جانب المعارضة ورئيسة مجلس النواب. وتواصل الحكومة والأحزاب السياسية الأخرى في دومينيكا دعم النساء المتطلعات إلى القيام بأدوار قيادية في المجتمع الدومينيكي وحفزهن على ذلك.

دال- التحديات التي تتطلب الحصول على دعم دولي

٤٨ - تتابع حكومة دومينيكا، وهي تجاهد في سبيل بناء "أمة أفضل صموداً أمام المناخ" الإعراب عن شكرها لجميع البلدان التي ساعدتها، ولا تزال تساعدتها، في تحقيق هذا الهدف، وتلتزم منها مزيداً من الدعم والتعاون.

٤٩ - وتجد حكومة دومينيكا صعوبة بالغة بسبب محدودية الموارد المالية والبشرية التي تواجهها في أن تفي بجميع التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالأخص مع التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الذي يجلب معه تبعات هائلة مالية وغيرها، بما في ذلك استعراض وصياغة التشريعات الجديدة. وقد ثبت أن صياغة التقارير والالتزامات الأخرى عادة ما تكون عملية مرهقة لبلد قدراته البشرية محدودة. ويمكن تقديم الدعم لدومينيكا في ميدان الصياغة القانونية المتخصصة وسواها من صور المساعدة التقنية. وتشكر دومينيكا مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لما أسدته لها من المساعدة على مر السنين خاصة في إعداد تقاريرها، وتواصل دعوة المفوضية والمنظمات الأخرى إلى تزويدها بالدعم والتدريب التقني في سياق الاضطلاع بالتزاماتها في المستقبل.